

التجاذبات السياسية تفاقم أزمة الفوسفات التونسي

نورالدين الطبوبي: نحتاج قرارات جريئة تقطع مع الإجراءات الترقيعية



التفاوض مستمر

دي مايو من تونس: لا مجال لبقاء أي مهاجر غير قانوني في إيطاليا

من تونس، وفق ما أعلنت وزيرة الداخلية الإيطالية السبت، وبين الأول من أغسطس 2019 و31 يوليو 2020، وصل 21618 مهاجرا إلى السواحل الإيطالية، بزيادة قدرها 148.7 في المئة مقارنة بعدد المهاجرين العام الماضي (8691)، وفق معطيات قدمتها لامورغيزي السبت في ميلانو. ووفد نحو 41.6 في المئة من المهاجرين من تونس، و40.5 في المئة من ليبيا. وصرح أكثر من ثلث الوافدين أنهم تونسيون، مقابل 12 في المئة من بنغلاديش و7 في المئة من ساحل العاج.

وصرح وزير الخارجية الإيطالي في 7 أغسطس أنه سيتم ترحيل كل المهاجرين غير القانونيين التونسيين اعتبارا من العاشر منه.

والأحد، اتخذت وحدات من البحرية المدني في تونس 16 مهاجرا غير شرعي من الغرق كانوا في طريقهم إلى السواحل الإيطالية.

مشيرا إلى "استمرار التفاوض بين الجانبين التونسي والإيطالي لإيجاد صيغ للتعاون الثنائي".

وشدد المسؤولون الإيطاليون والأوروبيون على "دعمهم السياسي والاقتصادي" لتونس وعزمهم على مساندة جهود البلاد للتنمية من خلال التشجيع على الاستثمار وإيجاد فرص عمل خصوصا في المناطق الداخلية.

من جانبه أكد الرئيس التونسي ضرورة "اعتماد مقاربة شاملة وتوافقية في مجال الهجرة ترتكز بالأساس على محاربة الفقر والبطالة عبر دعم جهود التنمية في البلدان الأصلية والتشجيع على الهجرة النظامية، وأن الحلول الأمينة وحدها ليست كافية للقضاء على الهجرة غير النظامية".

وارتفع عدد المهاجرين الوافدين إلى إيطاليا بنسبة تناهز 150 في المئة خلال الأشهر الـ12 الأخيرة، معظمهم

تونس - أكد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، الاثنين من تونس، أن بلاده لن تسمح ببقاء مهاجرين غير قانونيين على أراضيها.

وجاءت تصريحات الوزير الإيطالي إثر لقائه الرئيس التونسي قيس سعيد، حيث يزور دي مايو وزيرة الداخلية الإيطالية لوتسانا لامورغيزي تونس برفقة المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار والتوسع أوليفر فارليي والمفوض الأوروبية للشؤون الداخلية إيلفا يوهانسون.

وأبدى دي مايو، في تصريح عقب لقاء الوفد بسعيد، "استعداد إيطاليا لتقديم كل المساعدات اللازمة لتونس، وتوفير برامج للشباب وغيرها من وسائل الدعم"، وفق بيان نشرته الرئاسة التونسية.

وقال دي مايو "لا مجال لبقاء من يصل إلى إيطاليا بطريقة غير قانونية"

الخاصة في تمديد أزمة القطاع بسبب الأعمال التخريبية للسكك الحديدية أو لقاطرات النقل على غرار حادثة حرق قاطرة في مايو الماضي.

ولا تزال ولاية قفصة تعاني من أزمة بطالة خانقة حيث تبلغ نسبة البطالة فيها 31 في المئة، على الرغم من فتح اختبارات التوظيف وارتفاع عدد العمال في المنطقة من حوالي 9 آلاف عامل في العام 2010 إلى ما يقارب 30 ألف عامل حاليا.

وتحمل بعض القوى المدنية والنقابية الحكومات المتعاقبة، وعلى رأسها حزب حركة النهضة، مسؤولية تواصل أزمة وقف الإنتاج خلال السنوات الأخيرة.

وأفاد سمير الشفي، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، بأن "كل الحكومات المتعاقبة بعد 2011 تتحمل مسؤوليتها في الأزمة".

وشدد الشفي، في تصريح لـ"العرب"، على أن "حركة النهضة تتحمل الجزء الأكبر باعتبارها مشاركة في السلطة لأكثر من 10 سنوات، وهي في طليعة الأحزاب التي كانت طرفا قاررا في كل الحكومات".

وأضاف الشفي أن "الملف لم ينج من التسييس منذ بدايته حيث استغلته عدة أطراف كدعاية في حملاتها الانتخابية بتقديم الوعود الفضفاضة، ولم تملك الجراة لمواجهة المحتجين المطالبين بالتنمية والوظائف".

وتكدت شركة فوسفات قفصة خسائر مالية فاحشة قدرت بـ480 مليون دينار في نهاية العام الماضي، وهي تعاني وضعية مالية صعبة تفاقمت إلى حد عجزها عن الإيفاء بالتزاماتها الأساسية على غرار دفع مستحقات المساهمات الاجتماعية وعدم قدرتها على دفع الأديات.

وهبط معدّل الإنتاج إلى زهاء 3.6 مليون طن من الفوسفات، سنويا، مقابل إنتاج يتراوح بين 8.1 و8.3 مليون طن في 2010 حيث كانت الشركة مصنفة خامسة عالميا في إنتاج الفوسفات قبل أن تخسر معظم أسواقها التقليدية.

وأصبح مشكل عودة إنتاج الفوسفات واستئناف نشاط الشركة أزمة موروثية تستغل سياسيا بين الحكومات المتعاقبة ومشكلة عويصة تعسر مهمة الحكومات القادمة.

ودعا المحكي المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة هشام المشيشي إلى "أن يضع ملف الفوسفات ضمن أولويات حكومته، فضلا عن تناوله بجدية بالتعاون مع اهالي الجهة الذين يملكون تشخيصا واضحا للوضع وتصورات لحلول ناجحة".

وقال المحكي "على المشيشي أن يعتبر مشكل شركة فوسفات قفصة ملفا شخصيا، وعليه أن يعجل بإيجاد الحلول الممكنة".

تفاقمت أزمة «شركة فوسفات قفصة» الواقعة جنوب تونس، ويات هذا الملف سياسيا بامتياز يخضع للعبة التجاذبات والمناكفات، حيث عجزت جل الحكومات المتعاقبة عن حل الأزمة التي غذتها الإضرابات المتتالية والتي ساهمت في توقف الإنتاج، ما جعل الدعوات المطالبة بضرورة التسريع في إيجاد حلول لا تجد صدى لها خاصة في ظل اعتماد المعالجات غير الناجحة التي اتبعتها حكومات ما بعد العام 2011.

خالد هدوي

تونس - يغير ملف الفوسفات جدلا واسعاً في تونس منذ سنة 2011، ولم تفلح الحكومات المتعاقبة في إيجاد حلول كفيلة بتجاوز الأزمة الشائكة التي لبست غطاء سياسيا.

وشدد نورالدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، الإثنين، على ضرورة إيجاد حلول لإعادة وتيرة الإنتاج بشركة فوسفات قفصة إلى سابق عهدها عبر اتخاذ قرارات جريئة تقطع مع "الإجراءات الترقيعية الظرفية".

وحذّر الطبوبي خلال لقائه رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ، وفق بيان لرئاسة الحكومة، من خطورة الوضع بسبب تراجع مخزون الفوسفات مؤكداً على ضرورة التنسيق بين كل الأطراف لإنقاذ شركة فوسفات قفصة والجمع الكيميائي التونسي للمحافظة على فرص العمل وعودة الإنتاج إلى نسقه العادي خاصة في هذا الظروف الاقتصادي والاجتماعي الصعب.

وعملت أطراف السلطة، طيلة السنوات الماضية، على التخفيف من حدة الاحتقان في مناجم الفوسفات بولاية قفصة جنوب غرب البلاد والسيطرة على غضب مواطنيها حتى على حساب التوازنات المالية للشركة بفتح باب التوظيف وغيرها.

وأوضح ملف الفوسفات حاضرا بقوة في صلب التجاذبات السياسية، ما جعله أحد أبرز الملفات المطروحة على الحكومات المتعاقبة التي لم تقدر على حل هذه المشكلة ما سبب اضطرابا في وتيرة الإنتاج والتعطيل المتواصل.

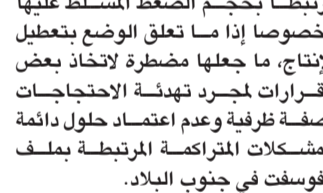
وأثار تواصل أزمة الفوسفات أسئلة كثيرة لدى التونسيين لاسيما في ما يتعلق بالأطراف التي تقف وراء هذا التعطيل المتواصل للإنتاج وطبيعة الجهات المستفيدة، فضلا عن وجود هذا الملف باستمرار على طاولة الحكومات المتعاقبة بشأنه شأن ملف الكامور وغيرها من الملفات الشائكة.

ورقة هيكل المحكي، النائب بالبرلمان عن حركة الشعب، إن "هذا الملف معقد وشائك باعتبار الصيغة التاريخية لسكان تلك المناطق المنتجين للثروة مقابل تخلي الدولة عنهم وتكرها في تقديم الخدمات الأساسية من بنينة تحتية ومستشفيات وظروف عيش كريمة".



هيكل المحكي

النهضة هي المسؤولة لأنها كانت مشاركة في كل الحكومات



سمير الشفي

الملف تم تسييسه واستغلاله في الحملات الانتخابية

السلطة الجزائرية تزيح القوى التقليدية من خطط شراكتها السياسية

تبون يراهن على المجتمع المدني كبديل للأحزاب

صابر بليدي

الجزائر - أوحى اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون بأعضاء من مبادرة قوى الإصلاح الوطني بأن السلطة الجزائرية تكون قد اختارت شركاءها السياسيين وحسمت بشكل بعيد مسالة حلفائها المستقبليين، لاسيما بعد إعطاء الضوء الأخضر لمستشار الحركة الجموعية في مؤسسة الرئاسة لحشد المجتمع المدني تايدا للرئيس تبون.

واستقبل تبون ممثلين عن مبادرة قوى الإصلاح الوطني ليكون ذلك أول لقاء يجمعه بفصيل سياسي معين منذ انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي، وهو ما أعطى الانطباع بأن اللقاء سيكون انطلاقة شراكة سياسية بعيدا عن القوى التقليدية سواء كانت في الموالة أو المعارضة.

وأعلن عدد من الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات والنقابات، الأسبوع الماضي، عن إطلاق "مبادرة قوى الإصلاح الوطني" في خطوة تستهدف الاستفتاء بتحريك الجمود السياسي في البلاد والاستثمار في مطالب الحراك الشعبي، بدعوى الدفاع عن القيم والوثايات الوطنية والانتقال بالبلاد إلى مرحلة جديدة.

وتشكلت المبادرة من تيارات وأحزاب هجينة غلبت عليها المواقف المتشعبة بعبارة السلطة، وكان من بين المشاركين مرشحون للانتخابات الرئاسية الأخيرة، على غرار عبدالقادر بن قرينة وبلعيد عبدالعزیز، إلى جانب وجوه عرفت بموالفتها المطلقة للسلطة الجديدة كالضابط المتقاعد محمد العربي شريف.

وبدت اللمسة الإخوانية واضحة في المبادرة التي هيمن عليها الحضور اللافت لشخصيات مستقلة ونواب البرلمان وناشطين محسوبين على التيار الإسلامي، وعلى رأسهم حزب حركة البناء الوطني بقيادة بن قرينة، إلا أن اللافت هو مقاطعته من طرف أكبر الأحزاب الإخوانية في البلاد، حركة مجتمع السلم.

وفيما لم يتسرب أي شيء من مضمون اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية بممثلي المبادرة، فإن اللقاء في حد ذاته والخطاب المهان من طرف هؤلاء يهدد الطريق لميلاد شراكة سياسية جديدة بين السلطة وبينهم، ولو أن الاتجاه ينحو إلى تجاوز الشراكة الحزبية إلى كتلت وفعول المجتمع المدني.

وتشدد على دعمه لفكرة أن يكون المجتمع المدني شريكا للسلطة وتجاوز الشراكة التقليدية مع أحزاب معينة، ولذلك تم إطلاق المبادرة لتكون الشريك الذي تتطلع إليه السلطة لتعزيز جبهتها بجمعيات ومنظمات ونقابات لتلبية طلب رئيس البلاد.

ومنحت السلطة الضوء الأخضر لمستشار رئاسة الجمهورية المكلف بالجمعيات، نزيه برهمان، من أجل حشد مكونات المجتمع المدني تايدا لرئيس الجمهورية ودعم إنشاء آلاف الجمعيات من أجل أن تكون فاعلا أساسيا في القطاعات والمناطق التي تنشط بها، حيث باشر المستشار الرئاسي جولة مكوكية مختلف مدن ومحافظات البلاد من أجل شرح مسعى السلطة في ما يتعلق بالجمعيات الأهلية.

وتابع "كان بإمكان هذه اللقاءات أن تكون محلية أو تستمر خمسة أو ستة أيام فقط إلا أنها ستنتظم بكل محافظة على حدة، نظرا لخصوصية كل منطقة وراثتها بتجارب وخبرات عناصر المجتمع المدني في العمل والنشاط الجمعياتي خدمة للمجتمع والتي نحن بحاجة إليها اليوم".

وتترجم جدية برهمان رهان السلطة على رسم معالم شراكة سياسية جديدة في

وتخوف متابعون من مالات التجربة التي اعتمدها السلطة في اكتساب دعائمها الشعبية عبر فتح المجال أمام من يوصفون بـ"جحافل المتطفلين والمتربصين"، خاصة في ظل الإنغلاق الممارس من طرف السلطة تجاه القوى التي تملك أدوات تجنيد الشارع والتأثير فيه، خاصة وأنها أظهرت صمودا قويا أمام مناورات السلطة لإطفاء جذوة الحراك الذي بات يتغذى من مواقف وخطاب أطراف معروفة في البلاد.



تبون يمد يده للمجتمع المدني



نزيه برهمان

اللقاءات مع الجمعيات

استراتيجية مستقبلية